

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: قسم التسيير

تخصص: ادارة أعمال

دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية

- دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالوادي-

تحت إشراف:

بوصبيح ربيع العايش

إعداد الطلبة:

بوسكاية عمر

موساوي عبد الرحمن

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.كمال ديدة	أستاذ محاضر أ	جامعة حمه لخضر الوادي	رئيسا
د. بوصبيح ربيع العايش	أستاذ محاضر أ	جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د.البشير بن عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم تجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: قسم التسيير

تخصص: ادارة أعمال

دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية

- دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالوادي -

تحت إشراف:

بوصييع ربيع العايش

إعداد الطلبة:

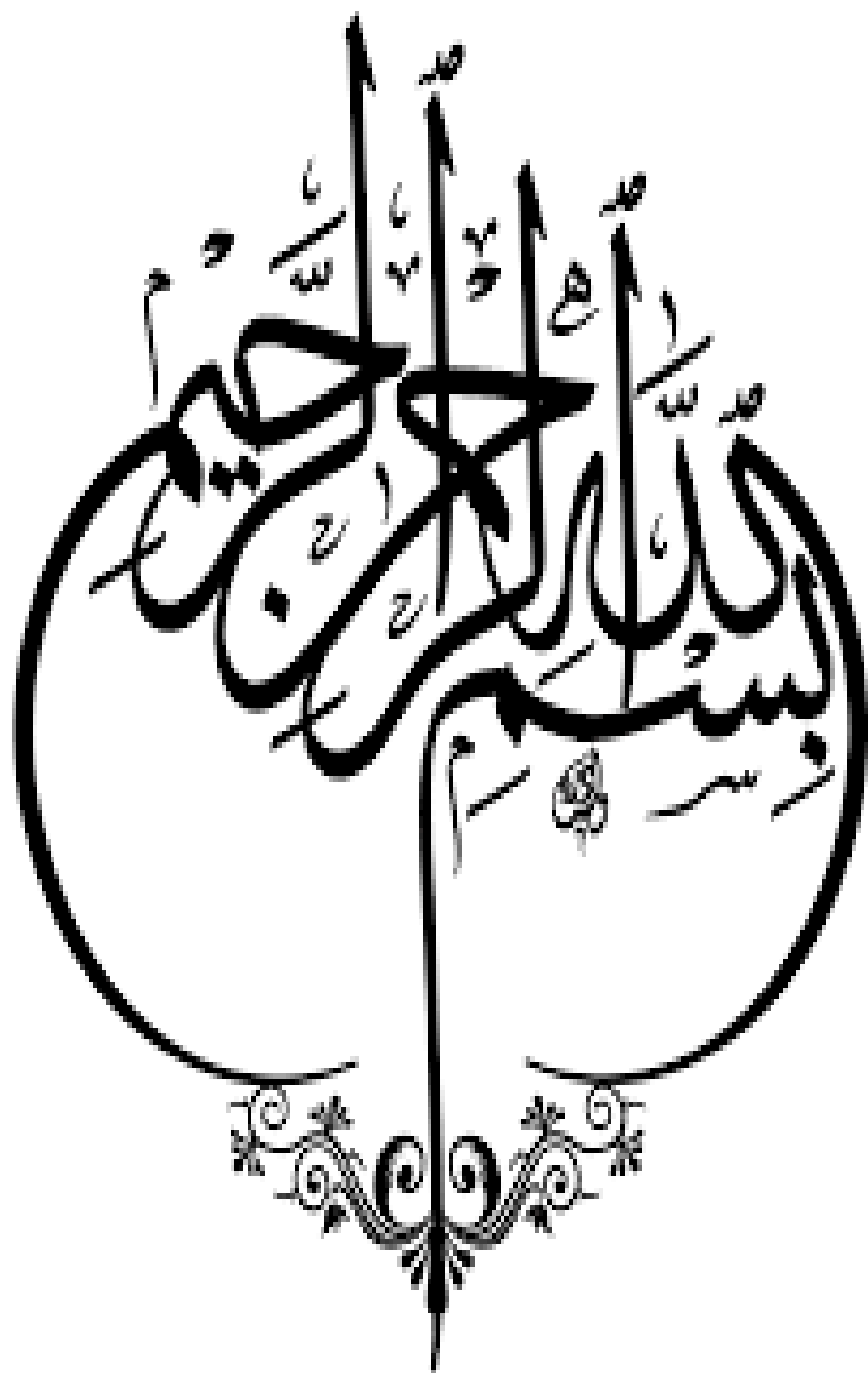
بوسكاية عمر

موساوي عبد الرحمن

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. كمال ديدة	أستاذ محاضر أ	جامعة حمه لخضر الوادي	رئيسا
د. بوصييع ربيع العايش	أستاذ محاضر أ	جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د. البشير بن عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021





شكر و عرفان

قَالَ تَعَالَى ".... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ

أَعْمَلَ صَالِحًا....." (الأحقاف1)

نشكر الله عزوجل على نعمة العقل والإيمان ونحمده كثيرا على حسن توفيقه لنا في
انجاز هذا العمل المتواضع الذي ماهو إلا ثمرة للجهود التي بذلناها طيلة مشوارنا

الدراسي

كمت نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل المتواضع.

وإلى كل من ساهم من قريب او من بعيد في انجاز هذه المذكرة نتقدم

بأسمى عبارات التقدير والشكر الجزيل



ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور مؤشرات التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ألاء وهي مؤسسة سونلغاز، وذلك من خلال حساب المؤشرات والنسب باستخدام الميزانية الوظيفية.

وقد وجدنا أن الوضع المالي لهذه المؤسسة حسن من خلال فترة الدراسة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها:

يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة سونلغاز.

تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها المؤسسة

ساعد التحليل المالي على معرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة من خلال تشخيصها.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي - القوائم المالية - مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز

Résumé

Cette étude vise à connaître le rôle des indicateurs d'analyse financière dans l'institution économique Alaa, qui est l'institution Sonelgaz, en calculant des indicateurs et des ratios à partir du budget fonctionnel.

Nous avons constaté que la situation financière de cette institution s'est améliorée au cours de la période d'étude, car cette étude a conclu un ensemble de résultats, dont les plus importants sont :

L'analyse financière est un outil efficace pour diagnostiquer la situation financière de la société Sonelgaz.

Diagnostiquer la situation financière de l'institution et divulguer sa politique et les circonstances que traverse l'institution

L'analyse financière a permis de connaître les forces et les faiblesses de l'organisation en les diagnostiquant.

Mots-clés : analyse financière - états financiers - Société de distribution d'électricité et de gaz

الفهرس

المحتويات

شكر و عرفان

الاهداء

الاهداء

IV	ملخص
5	الفهرس
IX	فهرس الجداول
X	فهرس الأشكال
11	مقدمة
7	المبحث الأول: الأسس النظرية لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
7	المطلب الأول: الأداء في المؤسسة
7	الفرع الاول: مفهوم الأداء:
8	الفرع الثاني: التمييز بين مفهوم الأداء وبعض المفاهيم القريبة منه
9	المطلب الثاني: تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية
9	الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء
9	الفرع الثاني: أهداف وشروط نجاح عملية تقييم الأداء
11	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
11	الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي
11	الفرع الثاني: مصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي

13	الفرع الثالث: أهداف وخطوات تقييم الأداء المالي: ونذكرها كآآتي:
14	الفرع الرابع: دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي
14	الفرع الخامس: التحليل المالي والأداء
16	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي بأدوات التحليل المالي
16	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
16	الفرع الأول: إعداد الميزانية المالية انطلاقا من الميزانية المحاسبية
17	الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي بمؤشرات التوازن المالي
21	ثالثا: القدرة على التمويل الذاتي
31	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب المردودية
31	أولا: المردودية الاقتصادية:
31	ثانيا: المردودية المالية:
31	ثالثا: المردودية التجارية
32	خلاصة:
33	الفصل الثاني: الجانب التطبيقي
34	المبحث الأول: نظرة عامة حول الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز:
34	المطلب الأول: نبذة تاريخية حول شركة سونلغاز:
36	المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية ومراكز التوزيع:
41	المبحث الثاني: عرض مصادر معلومات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي:
41	المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية للفترة ما بين (2014-2016):
43	المطلب الثاني: عرض النتائج

48	المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام المؤشرات والنسب المالية:
53	خلاصة الفصل:
54	خاتمة
54	قائمة المراجع
61	ملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
17	يمثل الميزانية المالية المختصرة	01
41	تطوير مبيعات الطاقة لمديرية التوزيع	02
43	يمثل جانب حول الميزانية لسنة 2014-2016	03
45	يمثل جانب خصوم لسنوات (2014-2016)	04
47	يمثل الميزانية الوصفة المختصرة	05
48	النتائج للسنوات 2014-2016	06

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
24	النسب المالية.	01
36	الهيكل التنظيمي للشركة	02
37	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	03

مقدمة

مقدمة

يعتبر التحليل المالي بالمؤشرات المالية من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، اذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح كما يمكن رسم خطة عمل واقعية للمستقبل يساعد الإدارة على تقييم الأداء.

كما تعتبر المؤسسة مجموعة من الوظائف تحتاج إلى تقييم أداء وظيفية الإدارة المالية بها وللتقييم الأداء المالي يواجه المحللين الماليين اشكالية اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات بطبيعة الحال كثيرة فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة التحلل المالي على اختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس مدى نجاح اختبار الأداء المراد قياسه.

1- طرح الإشكالية:

انطلاقا مما سبق تبرز معالم اشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

ماهو دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية كمؤسسة سلورغاز بالوادى.

__ من هاته الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

ماهي أهم مؤشرات وقياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟.

هل يمكن استخدام المؤشرات المالية دون استثناء للكشف عن التوازن المالي لأي مؤسسة اقتصادية؟.

هل التحليل المالي بالمؤشرات المالية يساعد في ترشيد قرارات الأطراف ذات المصلحة؟.

2- فرضيات البحث:

__ التحليل المالي عمود فقري لتحسين أداء المؤسسة.

__ تتمثل أدوات التحليل المالي في المؤشرات والنسب المالية.

__ تقييم الأداء المالي بالمؤشرات المالية مهم لجميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، فهو يوضح لهم الوضع الحقيقي لها وبالتالي يساعدهم في تقييم الأداء.

3- مبررات اختيار الموضوع: هناك أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:

__ الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.

__ كون هذا الموضوع من ضمن مجالات دراستنا.

__ الأهمية البالغة التي يكسبها الموضوع بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وغيرها.

4- أهمية البحث:

- _ إظهار دور المؤشرات المالية في عملية تقييم المؤسسة.
- _ التعرف على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- _ التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومزالت تلقى اهتماما في ميدان الإدارة المالية في المؤسسة.

5- أهداف البحث:

- _ يهدف البحث إلى معرفة وضعية المؤسسة والطريقة التي يسير عليها العمل داخلها ومعرفة أهمية التحليل المالي.
- _ مدى معرفة مؤشرات التحليل المالي خاصة في المؤسسات الاقتصادية وبالأحرى الإنتاجية والصناعية.

6- حدود الدراسة:

- هناك مجموعة من الحدود الزمنية والمكانية لهذا البحث والتي توجز في مايلي:
- الحدود الزمنية قمنا بدراسة خلال سنة 2021 اعتمدنا على ميزانيات المحاسبة وجدول حسابات النتائج للفترة الممتدة 2021.
- الحدود المكانية تمت الدراسة التطبيقية في مؤسسة سونلغاز.

7- المنهج المتبع:

- اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي والتحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وتمت الإحاطة بمختلف متغيرات الموضوع والتي سوف يتم اسقاطها على الجانب التطبيقي.
- أما المنهج التحليلي استخدمناه في الجانب التطبيقي لتحليل مختلف القوائم المالية واستخلاص النتائج والتي يمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

8- الدراسات السابقة:

- دراسة حويتي حمزة وطرشون خير الدين 2018 بعنوان " دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة، تناولت هذه الدراسة امكانية التحليل المالي في وضعية المؤسسة، وذلك من خلال:
- كيف يمكن التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة الاقتصادية.
- ماذا يقصد بالتحليلي المالي وماهي أهدافه ومنهجيته؟
- ماهي الأطراف المستفيدة من التحليل المالي؟
- وقد استخدمت منهج دراسة حالة للحصول على نتائج التطبيقية من خلال تحليل القوائم المالية.
- التحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عمليات اتخاذ القرار.
- عملية التحليل المالي بواسطة النسب والمؤشرات التوازن المالي تظهر الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية.

مقدمة

ان الغرض الأساسي من التعرف للدراسات السابقة هو الوقوف على أهم الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بموضوع البحث ومعرفة أهم النتائج التي توصلت إليها والتي يمكن الاستفادة منها لمعالجة موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة ومن الدراسات السابقة نذكر منها:

— دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

— يعتبر التحليل المالي كأداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة وكذلك نقاط القوة والضعف.

— يكون تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي

— تقييم الدراسات السابقة:

لقد استفدنا من الدراسات السابقة في الاطار النظري للبحث وتكوين فكرة شاملة عن موضوع الدراسة يمثل في دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وقمنا بإسقاطها في الجانب النظري على مؤسسة ذات نشاط إنتاجي لم تتناولها الدراسات السابقة أو على الأقل تم الاطلاع عليها كما توجد أوجه شبه ووجه اختلاف للدراسات السابقة:

أوجه التشابه: كل الدراسات تتشابه في ما بينها في مايلي:

— ان كل الدراسات اعتمدت على المنهج الوصفي.

— وكل الدراسات تهدف إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

أوجه الاختلاف:

ركزت الدراسة الاولى من القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بالمقارنة بالمؤسسة الأخرى بينما ركزت دراستنا على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

اختلفت الدراسة الثانية أن الأطراف المستفيدة في التحليل المالي كانت تتجه نحو شخص وضعية المؤسسة كما أن الاطراف الرئيسية متمثلة في مؤشرات كإسماح واحتياجات الخزينة.

ركزت الدراسة الثالثة على اعتماد أدوات التحليل المالي في التقييم تناول نسب النشاط ونسب الاستغلال وقدرة التمويل الذاتي ، كما ركز على أهم النسب المئوية وتدفقات النقدية.

9/- تقسيمات البحث:

تم تقييم هذه الدراسة إلى فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي للإحاطة بالموضوع وللإجابة عن الإشكالية و التساؤلات المطروحة واختيار الفرضيات التي انطلق منها البحث.

الفصل الاول تناولنا في الجانب النظري وقسمناه إلى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الأسس النظرية لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في حين تناولنا في المبحث الثاني تقييم الأداء المالي بأدوات التحليل المالي.

أما الفصل الثاني في الجانب التطبيقي وقسمناه إلى مبحثين الأول يشمل التعريف على مؤسسة سونلغاز بحيث تناولت تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

10/- صعوبات البحث:

خلال إنجاز هذا البحث تعرضنا إلى صعوبات نذكر منها:

مقدمة

- مواجهة بعض المشاكل التي تخص المؤسسة محل الدراسة وحفظها للمعلومات خصوصيتها.
- صعوبة تنظيف المؤشرات كون المؤسسة سونلغاز تقوم بتطهير حساباتها.

الفصل الأول: الجانب النظري

تمهيد:

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أحد الركائز التي تشكل محورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل القرارات والخطط الاستثمارية للمؤسسة فهي المحور الذي ينصب حوله المديرين كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة، ويرتكز تقييم الأداء المالي على استخدام أدوات التحليل المالي.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعرف على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وكذا أهم مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: الأسس النظرية لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: الأداء في المؤسسة

على الرغم من كثرة البحوث والدارسات التي تناولت الأداء وتقييمه إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، والاختلاف راجع إلى أهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم، سنحاول من خلال هذا المطلب استعراض البعض منها كمحاولة لتقديم تعريف شامل لها بما يخدم الدراسة.

الفرع الأول: مفهوم الأداء:

قد أعطيت عدة تعريفات للأداء من بينها:

تعريف 01: " هو قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بكفاءة وإنتاج مخرجات منسقة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها".¹

تعريف 02: " هو محصلة قدرة المؤسسة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".²

تعريف 03: " هو العمليات التي تتضمن إتباع وسائل وأساليب يتم عن طريقها القيام بالنشاطات للوصول إلى أهداف هذه النشاطات، باستخدام موارد وامكانيات معينة".³

تعريف شامل: " هو مختلف السبل والعمليات التي تعتمد عليها المؤسسة سعياً منها للوصول إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المسطرة، تحت قيد تدنية التكاليف إلى أدنى حد من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها، وكذا الحفاظ على مصالح مختلف الأطراف التي لها عاقلة بها والموازنة بينها".

¹ Warren Peterson et autres, **An Organizational Performance, Assessment system for agricultural research organizations : concepts, methods and procedures**, Isnar Research Management Guidelines n° 07, USA, 2003, P 01

² فالخ حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك-مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2003، ص221.

³ فليح حسن خلف، اقتصاديات الأعمال، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009، ص355.

الفرع الثاني: التمييز بين مفهوم الأداء وبعض المفاهيم القريبة منه

يرتبط الأداء بعدد من المصطلحات التي تشير إلى نفس المعنى عند مجموعة من الباحثين، إلا أنها في الحقيقة تختلف عن

مفهوم الأداء، من بين هذه المصطلحات نجد: الكفاءة، الفعالية، الانتاجية، التنافسية وتعرف كما يلي:

1- **الفعالية:** تعرف الفعالية بأنها: "درجة التطابق بين الأهداف التنظيمية والنتائج المحصلة"، وتقاس بالعلاقة التالية:¹

الفعالية = النتائج المحققة / الأهداف المسطرة = المخرجات الفعلية / المخرجات المتوقعة. أي أن الفعالية هي: "مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها".²

2- **الكفاءة:** تعرف كما يلي:

تعريف 01: الكفاءة تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الامكانيات والنشاط الكفاء وهو النشاط الأقل تكلفة.

تعريف 02: على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة.

تعريف شامل: "إن الكفاءة تعني كيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها"، ويتمثل جوهر الكفاءة في تعظيم الناتج وتدنيه التكاليف، وتقاس الكفاءة بالعلاقة التالية:

الكفاءة = المخرجات الفعلية / المدخلات الفعلية = النتائج المحققة / الأهداف المسطرة.³

- **الانتاجية:** تعتبر الانتاجية مقياس للكفاءة التي تسمح بها المؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات وبالتالي هي تعبر عن كمية الانتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من الانتاج خلال فترة زمنية محددة.⁴

- **التنافسية:** تعبر التنافسية عن القابلية لمواجهة المنافسة، على مستوى المؤسسات وعلى مستوى الدول أيضاً، حيث تترجم التنافسية القدرة على الحفاظ أو الرفع من الحصة السوقية للمؤسسة أو البلد بوجود المنافسة.⁵

¹ احمد شاكر العسكري، التسويق الصناعي، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2005، ص19.

² رجم حسين، إدارة المنظمات - منظور كلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 92.

³ الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009، ص 220.

⁴ مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص32.

⁵ Alain Beitone et autres, Dictionnaire des sciences économiques, Edition Mehdi, Algérie, 2013, 3ème

édition, p 69.

المطلب الثاني: تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية

يعمل تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية على إيجاد كافة الثغرات والنقائص بالمؤسسة، وتحديد طرق علاجها ومتابعة تنفيذ المقترحات والتوصيات اللازمة لعلاج ذلك.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء

رغم تقارب وجهات نظر الباحثين حول الأداء بوصفه مفهوما عاما يعكس مدى نجاح

أو فشل المؤسسات في تحقيق أهدافها، إلا أنهم لم يتفقوا على وضع صيغة نهائية لمفهوم تقييم الأداء بشكل محدد ودقيق، بسبب تنوع المجالات التي تسعى المؤسسة إلى تقييم أدائها.

تعريف 01: "التقييم هو النشاط الذي يهدف لقياس أو الحكم على قيمة المساهمة النسبية للعامل

في المؤسسة".¹

تعريف 02: "ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها عملية الحقبة لعملية اتخاذ القرار،

والغرض منها هو فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين كما في استخدام

أسلوب التحليل المالي والمراجعة الداخلية".²

تعريف شامل: "هو عملية قياس إنجازات المؤسسة بمؤشرات تعبر عن نتائج الأداء الفعلي

ومقارنتها بالنتائج المقدرة، مما يسمح للمؤسسة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات".

الفرع الثاني: أهداف وشروط نجاح عملية تقييم الأداء

لعملية تقييم الأداء أهداف وشروط نجاح نذكرها على الترتيب كالاتي:

1- أهداف تقييم الأداء: وتتمثل أهدافه فيما يلي:

تخفيض معدل مخاطر الأخطاء عند وضع الخطط.

تحديد مراحل التنفيذ ومتابعة التقدم في الخطط الاستراتيجية.

¹ Benoit Ndi zambo, L 'Evaluation performance : Aspects conceptuels ; Sèminairesur ,L'évaluation de la performance le Développement de secteur public ; Banjul(Gambie) 26- 30Mai2003, p2

² توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص03.

توجيه الجهود اللازمة لتنفيذ الخطط.

الوقوف على مستوى إنجازات المؤسسة ومقارنة بأهدافها المسطرة.

التأكد من سيرورة التطورات الاقتصادية، والاجتماعية طبقا للأهداف المرسومة مقدما.

تحقيق التعاون بين الوحدات والأقسام التي تشارك في التنفيذ.

الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة واجراء تحليل شامل لها بهدف وضع الحلول المناسبة لها وتصحيحها.¹

- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة.

2- شروط نجاح عملية تقييم الأداء: من أجل أن تتمكن عملية تقييم الأداء من تحقيق الأهداف المسطرة ولكي تؤدي

دورها بنجاح يجب أن تتوفر أو تتحقق فيها مجموعة من الشروط يمكن أن نوجزها على النحو التالي:²

- يجب وضوح الأهمية النسبية لعناصر تقييم الأداء لكل وظيفة مع مراعاة بعض العناصر المشتركة في تقييم عدد من الوظائف تتفاوت قيمتها النسبية من وظيفة إلى أخرى.

- ضرورة تأييد طبقة الادارة العليا لعملية تقييم الأداء فكلما كانت اتجاهات الادارة إيجابية نحو عملية التقييم، كلما كانت فرصة نجاحها وتحقيق أهدافها أكثر.

- يجب أن يكون تقييم المشرفين للمرؤوسين قائما على أسس موضوعية وعلى الادارة العليا أن تتأكد من أن المشرف كان موضوعيا في تقييمه لمرؤوسيه وأنه لم يكن متحيزا لواحد أو أكثر من العاملين.

- ألا يقتصر هدف تقييم الأداء على كشف الانحرافات فقط بل يجب أن يمتد إلى تحليل ودراسة أسبابها من أجل اقتراح وسائل التصحيح المناسبة.

- وجود نظام لتقييم الأداء يستمد فعاليته من خلال توفر بعض الخصائص كالشمول والوضوح والسرعة والتكامل مع العملية الادارية.

¹ محمد أبو قمر، تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة القياس المتوازن، مذكرة لنيل الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009، ص23.

² المنظمة العربية للتنمية الادارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2009، ص131.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

قبل أن نتطرق لتعريف تقييم الأداء المالي، البد من أن نشير لمفهوم الأداء المالي بحيث

يعبر هذا الأخير عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدني التكاليف.¹

وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى مدى المتوسط، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء.²

تعريف 01: " ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية الحقنة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين".³

تعريف 02: " كما يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية".⁴

تعريف 03: " يعد مفهوم تقييم الأداء المالي مفهوما ضيقا بحيث أنه يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة".⁵

تعريف شامل: " هو عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز وذلك من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وذلك لإظهار مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها".

الفرع الثاني: مصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة من مراحل عملية تقييم الأداء، ويشترط فيالمعلومات أن تتميز بالمصداقية والموثوقية وأن تكون في الوقت المناسب، ولقد تعددت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها تقييم الأداء، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، عامة وقطاعية وأخرى خاصة بالمؤسسة

- **المصادر الخارجية:** تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

¹ علي السلمي، الإدارة العامة، دار غريب للطباعة، مصر، 1988-1989، ص300.

² الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2006، ص60.

³ توفيق محمد عبد المحسن، مرجع سابق، ص03.

⁴ دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد الرابع، الجزائر، 2006، ص42.

⁵ فالخ حسن حسني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص234.

- **المعلومات العامة:** تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور الاقتصادي... إلخ، كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.¹
 - **المعلومات القطاعية:** فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: تقارير المنظمات الاقتصادية والدولية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة بهدف إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، حيث يتم تجميع المعلومات وتحليلها واستخراج نسب قطاعية بناء عليها يتم إجراء المقارنة.²
 - **المصادر الداخلية:** تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التمويل، الملاحق.
 - **الميزانية:** هي صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في زمن معين، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول (المصادر) وعناصر الخصوم (الاستخدامات)³
 - **جدول حسابات النتائج:** هو القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة بحيث إذا زاد مجموع الإيرادات عن المصروفات تكون نتيجة المؤسسة الصافية ربحاً والعكس تكون النتيجة الصافية خسارة للدورة المحاسبية.⁴
 - **جدول تدفقات الخزينة:** يعرف جدول تدفقات الخزينة على أنه تلك الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتماداً على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة.⁵
 - **جدول التمويل:** هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها في فترة زمنية محددة حيث يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، وذلك من خلال تحديد التدفقات المالية بين الموارد والاستخدامات، اعتماداً على تحديد الفرق بين ميزانيتين متتاليتين، والتي ينتج عنها التغيرات في المعادلة الأساسية للخزينة.⁶
- 2-5- الملاحق: الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة بهدف تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسابات النتائج بأسلوب آخر وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص 17.

² Jossette peyrad ; Analyse Financière, Librairie Vubret, 8ème édition, Paris, 1999, p 10-11

³ محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 10.

⁴ عدنان تايه العيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار الميسرة، ط2، عمان، 2006، ص 76.

⁵ إلياس بن ساسي وقرشي يوسف، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، الجزء الأول، ط2، عمان، 2011، ص 222.

⁶ إلياس بن ساسي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 108.

المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج المعلومات غير الرقمية وتتمثل في التعليقات.¹

الفرع الثالث: أهداف وخطوات تقييم الأداء المالي: ونذكرها كالآتي:

1- أهداف تقييم الأداء المالي: من أهم أهداف تقييم الأداء المالي نذكر منها ما يلي:²

- الوقوف على مستوى انجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الانتاجية.
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الأداء وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب.
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر بأقل تكلفة.
- الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط الشركة، واجراء تحليل شامل لها، وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها لتصحيحها.

2- خطوات تقييم الأداء المالي: يتم تقييم الأداء المالي وفق الخطوات التالية:³

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل واعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل: نسب الربحية والسيولة والنشاط وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف لأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسة للتعامل معها ومعالجتها.

¹ ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1991، ص 75-84.

² سميحة سعادة، تقييم الأداء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة، مذكرة شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 06.

³ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد اسهم الشركات، دار الحماد للنشر، ط 1، 2010، ص ص 51-

الفرع الرابع: دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي

يستعين المحلل المالي من خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعد على القياس وهي كثيرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة، والتحليل المالي من بينها اعتباره أداة لتقييم الأداء.¹

وتظهر أدوات التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقاً من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:²

- **تقييم الأداء والنتيجة:** حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.

- **تقييم الأداء والتمويل:** الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها، وذلك وفق منظورين:

- النظرة الثابتة تحقق في إطار تحليل الميزانية.

- النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجدول التدفقات.

هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

- **تقييم الأداء والمردودية:** تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة / رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيقها

الفرع الخامس: التحليل المالي والأداء

يستعمل التحليل المالي من طرف مراقبي التسيير لمعرفة والحكم على مستوى أداء

المؤسسات واتخاذ القرارات المتعلقة بحجم ونوع الأصول الواجب شراؤها، وحجم ونوع التمويل المناسب لكل نوع من أنواع تلك الأصول من أجل تحقيق أهداف المؤسسة وهذا بالعمل على:³

- قرار الاستثمار طويل الأجل وكل ما يرتبط بهذا القرار من تحليل طرق تقييم مقترحات الاستثمار وكيفية حساب تكلفة الفرصة الأموال وأسعار الفرص البديلة وأسس حساب مخاطر الأعمال.

¹ زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 1989، ص 52.

² اليمين سعادة، استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 25.

³ سيد الهواري، مدخل الى الادارة المالية، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص 11-14.

- قرار تمويل طويل الأجل وما يرتبط به من دراسة أفضل هيكل تمويلي للمؤسسة في ضوء الهياكل التمويلية للمؤسسات المماثلة في النشاط، وكذلك ما يرتبط من تحليل المصادر المثلى للتمويل طويل الأجل وأثر كل مصدر على ربحية المؤسسة من جهة وعلى كفاءة استخدام المال العام من ناحية أخرى.
- إدارة رأس المال العامل وما يرتبط به من كيفية رفع كفاءة إدارة السيولة.
- رفع كفاءة تحصيل الحقوق والاستفادة القصوى من فرص التأخير في الدفع.
- تحليل الحجم الاقتصادي الأمثل للطلبية ومواعيده.
- التحليل الاقتصادي للائتمان من حيث شروطه ومدته والنتائج من زيادة المبيعات والمخاطر المتوقعة.
- اختيار مصادر تمويل قصيرة ومتوسطة الأجل وكل ما يرتبط بها من تحليل اقتصاديات كل من الائتمان المصرفي حسب أهداف المؤسسة.
- تعمل كل من محاسبة التكاليف، الموازنات التقديرية، التحليل المالي على تقديم المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة بالتفصيل، وتكون هذه المعلومات ذات طبيعة مالية ومحاسبية تساعد المؤسسة على اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحسين أدائها.¹

¹ سيد الهواري، مدخل الى الادارة المالية، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص ص 11-14.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي بأدوات التحليل المالي

مؤشرات تقييم الأداء المالي هي مؤشرات كمية تسهل عملية حسابها، وهي في مجملها مؤشرات مالية أو نقدية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي، وستتطرق في هذا المبحث إلى مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، ومردودية المؤسسة.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يضم هذا المطلب تحليل الميزانية المالية (سيولة - استحقاق) باستخدام مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة وقدرة التمويل الذاتي والتمويل الذاتي.

الفرع الأول: إعداد الميزانية المالية انطلاقاً من الميزانية المحاسبية

بعد إجراء التعديلات على الميزانية المحاسبية تبعاً لمبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة وكذا ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق يتم إعداد الميزانية المالية بنوعها المفصلة والمختصرة.

1- تعريف الميزانية المالية (سيولة - استحقاق): "هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية".¹

2- تعريف الميزانية المالية المختصرة: "هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة".²

والجدول الموالي يبين الميزانية المالية المختصرة كما يلي:

¹ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الأعمال، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 45.

² محمد بوتين، مرجع سابق، ص 10.

الجدول رقم 1 : يمثل الميزانية المالية المختصرة.

الأصول	الخصوم
<p>الأصول الثابتة:</p> <p>-الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية.</p> <p>-عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة.</p>	<p>الأصول الدائمة:</p> <p>-الأموال الخاصة.</p> <p>-الديون المتوسطة والطويلة الأجل.</p> <p>-الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة.</p>
<p>الأصول المتداولة:</p> <p>-المخزونات.</p> <p>-حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء).</p> <p>-المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة).</p>	<p>القروض قصيرة الأجل:</p> <p>-حسابات المورد ومستحقاته.</p> <p>-الاعتمادات البنكية الجارية.</p>

المصدر: إيلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، ط 2، عمان، 2011، ص 66.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي بمؤشرات التوازن المالي

بعد اعداد الميزانية المالية وهي تحويل وتصنيف وترتيب البيانات الواردة في ميزانية المحاسبية يتم حساب مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل والخزينة، بهدف قياس التوازن المالي للمؤسسة.¹

- رأس المال العامل

يعتبر من أهم المؤشرات التوازن المالي، ويمثل فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، بمعنى حصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول متداولة، ويحسب رأس المال العامل بطريقتين

من أعلى الميزانية الثابتة

الأصول - الأموال: الدائمة = رأس المال العامل

¹ بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 89.

من أسفل الميزانية:

ديون قصيرة الأجل – الأصول المتداولة = رأس المال العامل

أنواع رأس المال العامل: يمكن تلخيص أنواعه كالتالي:¹

رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموعة الأصول المتداولة المتعلقة بنشاط الاستغلال للمؤسسة التي تدور وتتحول إلى سيولة في مدة أقل من سنة.

قيم جاهزة. + قيم قابلة للتحقيق + قيم الاستغلال = الأصول المتداولة = رأس المال العامل الإجمالي

رأس المال العامل الخاص: هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة

ويحسب بالعلاقة التالية:²

مجموع الديون. – الأصول المتداولة = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة = رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي): هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة.

مجموع الديون. = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة = رأس المال العامل الأجنبي

الحالات المتعلقة برأس المال العامل:³

– رأس المال العامل موجب: يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

¹ على عريوة حمزة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص 32.

² بن خروف جلييلة، مرجع سابق، ص 90.

³ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للبالغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص ص 127-128.

- رأس المال العامل سالب: يعني المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، يتطلب منها إجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، ويدل أيضا على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول من طرف الديون قصيرة الأجل وهذا ليس توظيفا عقلانيا للأموال المؤسسة.
 - رأس المال العامل معدوم: يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.
 - الاحتياج في رأس المال العامل **BFR**: هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدائمة في المؤسسة أثناء دورة نشاطها، عليها أن تغطي مخزوناتا ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة.¹
- ويحسب بطريقتين هما:²

احتياج الدورة - موارد الدورة = احتياج رأس المال العامل

القيم غير الجاهزة (-) د.ق.أ - السلفات المصرفية (+) قيم الاستغلال = احتياج رأس المال العامل

حدود احتياجات رأس المال العامل:³

- احتياج في رأس المال العامل موجب: تحدث عندما ال تغطي الديون قصيرة الأجل من دون السلفيات المصرفية احتياجات الدورة الممثلة في الأصول المتداولة من دون القيم الجاهزة.
 - احتياج في رأس المال العامل سالب: المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل احتياجات التمويل الدورية.
 - احتياج في رأس المال العامل معدوم: أي عندما تكون الدورة تغطي كل احتياجات التمويل الدورية، وهنا يتحقق توازن الدورة.
- الخزينة الصافية (Tn): هي عبارة عن مبلغ القيم الجاهزة أو المتاحة الفعلية وهي الفرق بين الموارد المستعملة في تمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط خلال فترة زمنية معينة".⁴

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص148.

² شعيب شنوف، مرجع سابق، ص129.

³ عويس مصطفى إسماعيل، تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية، معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1998، ص2.

⁴ حسن لهيي وعثمان مخلف، التحليل المالي في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص26.

وتحسب الخزينة كالتالي:¹

$$BFR \text{ احتياجات رأس المال العامل} - FR_{ng} \text{ رأس المال العامل} = \text{الخزينة}$$

$$RT \text{ موارد الخزينة} - ET \text{ استخدامات الخزينة} = \text{الخزينة}$$

وتأخذ الخزينة الحالات الثالث التالية:²

- خزينة موجبة أي $BFRg > FR$ (: في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة بتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

- خزينة سالبة أي $FR < BFRg$ (: المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الانتاجية، وأحيانا تلجأ لبيع بعض المواد الأولية.

أنواع رأس المال العامل: يمكن تلخيص أنواعه كالتالي:³

رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموعة الأصول المتداولة المتعلقة بنشاط الاستغلال للمؤسسة التي تدور وتتحول إلى سيولة في مدة أقل من سنة.

$$\text{قيم جاهزة} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم الاستغلال} = \text{الأصول المتداولة} = \text{رأس المال العامل الإجمالي}$$

رأس المال العامل الخاص: هو المقدار الاضائي من الأموال الخاصة عن تمويل⁴

¹ Jean- Michel Delaveau, Guide de la gestion financière des établissements sociaux et médico- sociaux, Dunod, Paris, 1999, p101

² شعيب شنوف، مرجع سابق، ص130.

³ بن خروف جليلية، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص89.

⁴ على عريوة حمزة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص32.

خزينة معدومة أي) $BFR = FR$ (: بمعنى أننا أمام الخزينة المثلى .

ثالثا: القدرة على التمويل الذاتي

التمويل الذاتي يكتسب التمويل الذاتي أهمية كبيرة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، فهو يعتبر من

المؤشرات المالية الهامة التي يستند إليها في تقييم الكفاءة المالية للمؤسسة، فالتمويل الذاتي يتميز باستقلاليته عن أي طرف آخر فهو يعبر عن استقلالية المؤسسة ويلعب دورا هاما خاصة في مرحلة إنشاء المؤسسة ومراحل النمو التي تصاحب توسع المؤسسة في القطاع الذي تنشط فيه

سنستطرق هنا لتعريف التمويل الذاتي وكيفية حسابه.

قدرة التمويل الذاتي (الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي)

تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية، سنتناول تعريفها وكيفية حسابها:

تعريف قدرة التمويل الذاتي : " هي حركة الموارد النقدية التي تحققها المؤسسة أي ما تتحصل عليه وما تدفعه المؤسسة من نقود فعليا والفرق الموجب بين ما تدفعه من نقود وما تحصله من نقود خلال فترة استغلالها يمثل قدرة التمويل الذاتي".¹

حساب قدرة التمويل الذاتي :

يتم حساب قدرة التمويل الذاتي من خلال العالقة التالية:²

$$\text{الاهتلاكات والمؤنات} + \text{النتيجة الصافية} = \text{القدرة على التمويل الذاتي}$$

وتوجد طريقتين أساسيتين لحساب القدرة على التمويل الذاتي:³

¹ محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 112.

² خالص صافي صالح، تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 125.

³ إلياس بن ساسي وقرشي يوسف، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، ط 2، 2011، ص 128.

الطريقة الأولى) الطريقة المفسرة): وتنطلق هذه الطريقة من أعلى جدول حسابات النتائج انطلاقاً من الفائض الإجمالي لاستغلال الذي يستعمل الفائض الإجمالي في قياس الثروة أو الإيراد الذي حققته المؤسسة من عملياتها الاستغلالية فقط، وبحسب كما يلي:¹

$$\begin{aligned}
 & \text{الفائض النقدي الخام للاستغلال (أو العجز الخام للاستغلال)} \\
 & + \text{المنتجات العملياتية الأخرى (ح/75 ما عدا ح/752).} \\
 & - \text{الأعباء العملياتية الأخرى (ح/65 ما عدا ح/652)} \\
 & + \text{منتجات مالية (ح/76) - أعباء مالية (ح/66).} \\
 & + \text{المنتجات غير العادية (ح/77) - الأعباء غير العادية (ح/67).} \\
 & - \text{الضريبة على الأرباح (ح/695) = قدرة التمويل الذاتي للنشاط.}
 \end{aligned}$$

تمتاز هذه الطريقة بقدرتها على استبيان أصل قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، لكن يعاب عليها في ذات الوقت بصعوبة حسابها مقارنة بالطريقة التكميلية (الإضافية).

الطريقة الثانية (طريقة المضاف): ويتم حسابها انطلاقاً من أسفل جدول حسابات

النتائج من خلال النتيجة الصافية كما يلي:

$$\begin{aligned}
 & \text{النتيجة المحاسبية الصافية.} \\
 & \text{مخصصات الأعباء المحسوبة (الاهتلاكات ومؤمنات).} \\
 & \text{استرجاع الأعباء المحسوبة (الاهتلاكات ومؤمنات).} \\
 & \text{إعانات الاستثمار المحولة للنتيجة.} \\
 & \text{فائض قيمة التنازل عن عناصر الأصول.} \\
 & \text{ناقص قيمة التنازل عن عناصر الأصول.} \\
 & \text{قدرة التمويل الذاتي للنشاط.}
 \end{aligned}$$

إن تحديد قدرة التمويل الذاتي حسب الطريقة الإضافية، يكون جد بسيط وبسرعة مقارنة بالطريقة السابقة، لكنها تطرح مشكلة عدم القدرة على تبرير تكوين الفائض النقدي.

¹ Chantal Buisart, M.Benkaci, **Analyse financière**, BERTI édition, Alger, Algérie, 2011, p 47.

التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج.¹

تعريف التمويل الذاتي: "يعتبر التمويل الذاتي من المصادر المالية الأساسية للمؤسسة

حيث يمثل الفائض النقدي الصافي المتاح للمؤسسة بعد توزيع الأرباح"

حساب التمويل الذاتي: يتم حساب التمويل الذاتي بواسطة العالقة التالية:²

الأرباح الموزعة - القدرة على التمويل الذاتي = التمويل الذاتي

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

التقنية الثانية المستعملة والتي يستعين بها المحلل المالي في ربط القيم المالية، ودراستها

وتحليل نتائجها وتقييم أدائها هي النسب المالية.

أولاً: تعريف النسب المالية: "هي عالقة بين قيميتين ذات معنى على الهيكل أو الاستغلال،

وتأخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو من الميزانية أو منهما معا".³

ثانياً: أهم النسب المالية: سنتناول أهم النسب مع احترام عدم تكرار النسب المتشابهة.⁴

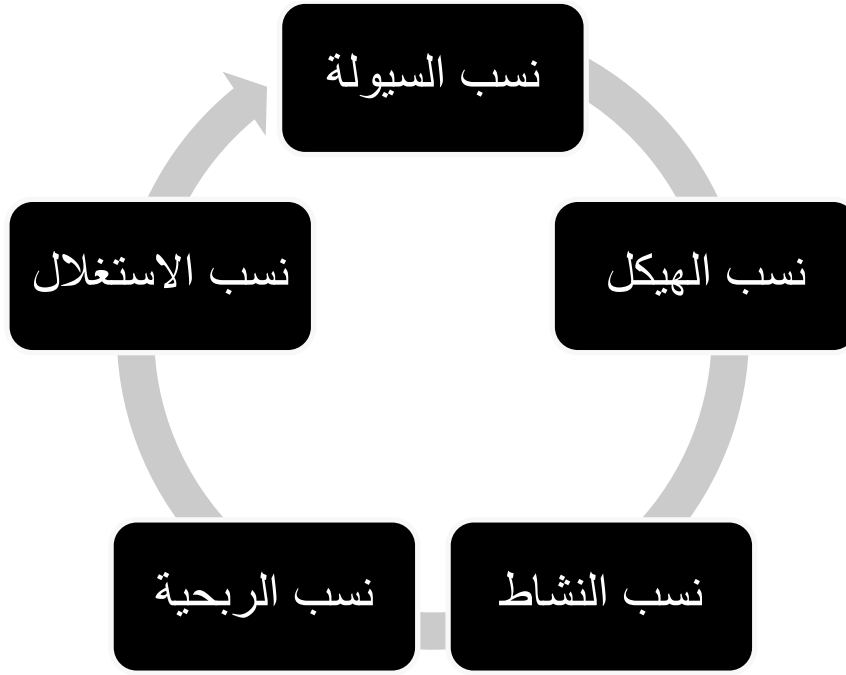
والشكل الموالي يبين أهم النسب:

¹ يوسف مامش وناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية العامة، ط1، 2008، ص45.

² مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص44.

³ محمد بوشوشة، مرجع سابق، ص116.

⁴ أبو الفتوح على فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص51.



الشكل رقم (01): النسب المالية.

نسب الهيكل: تقوم المؤسسة بواسطة تحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسب إلى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة،

وتحسب كالتالي:

$$\text{الأصول الغير الجارية} / \text{الأموال الدائمة} = \text{نسبة التمويل الدائم}$$

نسبة التمويل الدائم :

- يعني أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وبقي فائض استعمال في تمويل الأصول المتداولة وهو يمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

- نسبة التمويل الدائم

- هذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الغير جارية، أي أن رأس المال العامل الدائم سالب والحالة المالية سيئة كون الديون قصيرة الأجل تمول الأصول الثابتة وهي طريقة تمويل غير عقلانية.¹

- نسبة التمويل الدائم :

¹ بوشاشي بوعالم، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار الطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 110.

- يعني هذا انعدام رأس المال العامل الصافي وهذا في غير صالح المؤسسة ويقودنا الحديث عن الأسباب العامة لتكوين رأس المال العامل الدائم.

نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها غير الجارية

بأموالها الخاصة، وتحسب كما يلي:

$$\text{الأموال الثابتة} / \text{الأموال الخاصة} = \text{نسبة التمويل الخاص}$$

النسبة: يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.¹

نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{مجموع الخصوم} / \text{الأموال الخاصة} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

- النسبة > 1 : تعني أن المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون وال تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة.

- النسبة < 1 : تعني أن المؤسسة تستطيع التعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد الديون.

نسبة قابلية السداد: تسمى أيضا نسبة التمويل الخارجي، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي تقارن موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مجموع الأصول} / \text{مجموع الديون} = \text{نسبة قابلية السداد}$$

النسبة < 1 : يفضلها المالكون، ألن زيادتها قد تؤدي إلى تعظيم العائد لهم، كما قد تؤدي إلى استمرار سيطرتهم لاستغنائهم عن زيادة رأس المال بإدخال شركاء جدد.³

¹ مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص46.

² المرجع نفسه، ص45.

³ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص333.

النسبة > 1: يترتب على انخفاض النسبة تقليل المخاطر التي يتعرض لها المالكون والمقرضون، ألن انخفاضها يعني انخفاض عبء خدمة الدين، ويفضل الدائنون انخفاضها ألنها كلما انخفضت أتاحت هامش أمان أفضل لهم.¹

نسب السيولة: الغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد.

نسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول

الجارية تغطية الخصوم المتداولة، وتحسب كالتالي:²

$$\text{الديون قصيرة الأجل} / \text{الأصول الجارية} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

- النسبة < 1: معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة وبالتالي يمكنها مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.

النسبة > 1: المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل.³

نسبة السيولة السريعة: تعتبر هذه النسبة أكثر دقة وصدقية في قياس السيولة من نسبة

السيولة العامة، وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{خزينة الأصول}) / \text{الخصوم الجارية}$$

في أغلب الأحيان ال تتجاوز هذه النسبة الواحد.

نسبة السيولة الحالية: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص333.

² مبارك لسوس، مرجع سابق، ص46.

³ بوشاشي بوعالم، مرجع السابق، ص111.

الأجل والاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، وتحسب كالتالي: ¹

$$\text{الخصوم الجارية} / \text{خزينة الأصول} = \text{نسبة السيولة الحالية}$$

تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية (د، ق، أ) بالسيولة التي تتوفر لديها.

نسب النشاط: هي النسب التي تقيس مدى فعالية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه وتتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون ونسب الأصول الثابتة وغيرها. ²

ومن بين هذه النسب ما يلي:

نسبة دوران المخزون: يتم حساب معدل دوران المخزون وفق الصيغة التالية: ³

$$\text{متوسط المخزون (مرة) / تكلفة المبيعات} = \text{معدل دوران المخزون}$$

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات، وقدرتها على إيفاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، ويستخدم هذا المعدل أيضا في الحكم على كفاءة إدارة التسويق. ⁴

معدل دوران الزبائن: توضح لنا هذه النسبة السياسة الافتراضية للمؤسسة وتبين مدة

الائتمان المفتوح للزبائن سواء بالأيام أو بالأشهر، وتحسب بالعلاقة التالية: ⁵

$$\text{معدل دوران الزبائن} = \text{مبيعات السنة} / \text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}$$

¹ أبو الفتوح على فضالة، مرجع سابق، ص21.

² Chantal Buisart, **Analyse Financière**, 3ème édition, France, 2005, pp130-131.

³ محمد صالح الخناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص76.

⁴ مجدي عمر، مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، قسم علوم تسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2013، ص11.

⁵ محمد الفيومي، مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب، دار الإشعاع للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص83.

متوسط فترة التحصيل: يقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، إذ كلما انخفض متوسط التحصيل اعتبر هذا المؤشر إيجابياً، والعكس صحيح. ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الزبائن} = 360 / \text{متوسط فترة التحصيل}$$

تشكل موارد هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتحسب كالتالي:¹

$$\text{أوراق الدفع} + \text{الموردون} / \text{مشتريات السنة} = \text{معدل دوران الموردون}$$

متوسط فترة الدفع: يقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، حيث كلما ارتفع معدل الدفع اعتبر هذا المؤشر إيجابياً، ويحسب كالتالي:

$$\text{معدل دوران الموردون} = 360 / \text{توسط فترة الدفع}$$

نسب الربحية: وتقيس هذه النسب مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح، وتعتبر المقياس الفعال لسياسات الشركة الاستثمارية والتمويلية.²

هامش الربح الصافي: توضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن يخفضه الربح الصافي المتولد قبل أن تتعرض المنشأة لخسائر فعلية، أي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة.³

$$100 \times \% \text{ المبيعات} (/) \text{ صافي الربح بعد الضريبة} = \text{هامش صافي الربح}$$

معدل العائد على حقوق الملكية:

يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، ولذا فإنه يقيس معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة المالك.⁴

¹ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 51.

² خلدون إبراهيم الشريقات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2001، ص 130.

³ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، المكتب العربي الحديث، ط5، الإسكندرية، 2003، ص 97.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 103-104.

$$\times 100 \% \text{ الأموال الخاصة (/) الأرباح الصافية = معدل العائد على حقوق الملكية}$$

معدل العائد على الاستثمار: يطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار التي يقوم عليها نظام يدبون. ويقاس هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول.

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \text{الأرباح الصافية} / \text{مجموع الأصول} (\times 100 \%)$$

نسب الاستغلال: الأجل القيام بهذا التحليل نستخدم مؤشرات ونسب عديدة تبين فعالية وكفاءة ومردودية المؤسسة وفعالية التسيير، وتتركز على رقم الأعمال والقيمة المضافة.

بالنسبة لرقم الأعمال: تقيس هذه النسب مردودية وفعالية المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح، وأهم هذه النسب هي:

معدل الهامش الإجمالي: للهامش الإجمالي فائدة كبيرة أنه يعتبر المصدر الحقيقي

لأرباح المؤسسة التجارية وهو مؤشر هام لمراقبة مردودية المؤسسة، ويحسب كالتالي:¹

$$\times 100 \% \text{ رقم الأعمال (/) الهامش الإجمالي = معدل الهامش الإجمالي}$$

كلما ارتفع هذا المعدل دل على تحسن مردودية المؤسسة.

معدل القيمة المضافة: يترجم هذا المعدل بنية الإنتاج في المؤسسة الصناعية والذي يؤثر على احتياجات التمويل، ويحسب بالعلاقة التالية:²

$$\times 100 \% \text{ رقم الأعمال (/) القيمة المضافة = معدل القيمة المضافة}$$

¹ Chantal Buissart, M. Benkaci, op -cit, p56.

² شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 170.

نسبة هامش الربح الصافي: تمثل العائد على المبيعات، كما تبين قدرة المؤسسة

على تحقيق ربحا من المبيعات، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$x \text{ } 100 \% \text{ رقم الأعمال (/) النتيجة الصافية = هامش الربح الصافي}$$

بالنسبة للقيمة المضافة: تعتبر القيمة المضافة مؤشرا مهما لتقييم الأداء وتحسب نسبة كل جزء أو عنصر إلى القيمة المضافة بواسطة

النسب باستخدام العناصر التي تتوزع عليها وهي أساسا مصاريف المستخدمين والاهتلاكات، وأهم هذه النسب هي:

معدل اليد العاملة: تقيس حصة الثروة التي تعمل على تأجير العمال وأهميتها بالنسبة

للقيمة المضافة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$x \text{ } 100 \% \text{ . القيمة المضافة (/) مصاريف المستخدمين = معدل اليد العاملة}$$

معدل الاهتلاكات: تقيس مدى أو درجة اعتماد المؤسسة على الآلة أو المكننة،

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$x \text{ } 100 \% \text{ . القيمة المضافة (/) الاهتلاكات = معدل الاهتلاكات}$$

كلما ارتفعت مصاريف المستخدمين عن نسبة الاهتلاكات، يدل هذا على استعمال أكثر لليد العاملة في الإنتاج، والعكس.²

¹ المرجع نفسه، ص 171.

² يوسف مامش وناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 19.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب المردودية

يعتبر مؤشر المردودية أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة لتحديد مستوى كفاءة الأداء،

ومن مؤشرات المردودية: نسبة المردودية الاقتصادية، نسبة المردودية المالية، ونسبة المردودية التجارية، وسيتم تحليل هذه النسب كالتالي:

أولاً: المردودية الاقتصادية:

تتم بالنشاط الرئيس وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية، وتقاس كالتالي:¹

$$\text{الأصول الاقتصادية} / \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} = \text{المردودية الاقتصادية}$$

حيث: الأصول الاقتصادية = رؤوس الأموال الدائمة = الأموال الخاصة والديون طويلة ومتوسطة الأجل، وهي مصادر التمويل التي تزيد مدة استحقاقها عن السنة المالية.

ثانياً: المردودية المالية:

تفيد هذه النسبة في معرفة الربح المتحصل عليه في كل دينار مستعمل من الأموال الخاصة، ويستحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى تمكن المؤسسة من اجتذاب أكبر عدد من المساهمين عند الحاجة، وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{الأموال الخاصة} / \text{النتيجة الصافية} = \text{المردودية المالية}$$

ثالثاً: المردودية التجارية

نسبة الربحية الصافية (تعبّر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنسبة صافية أي بإبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال).³

$$\text{نسبة الربحية الصافية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الأعمال خارج الضريبة}$$

لا يتوقف استعمال هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط، إنما يتسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع.

¹ مبارك لسولوس، مرجع سابق، ص 88.

² إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص 267.

³ بوشاشي بوعالم، مرجع سابق، ص 11.

خلاصة:

لقد تم التركيز في هذا الفصل على الأدبيات النظرية حيث تم التطرق إلى تقييم الأداء المالي وأهم مؤشرات التوازن المالي منها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة والقدرة على التمويل الذاتي والتمويل الدائري، وركزنا على النسب المالية والمتمثلة في نسب السيولة ونسب التمويل ونسب النشاط ونسب الربحية ونسب الاستغلال، وأيضا مردودية المؤسسة المتمثلة في المردودية الاقتصادية والمردودية المالية والمردودية التجارية، ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عنصر أساسي وخطوة هامة تمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييمها من خلال الاعتماد على أدوات التحليل المالي.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

المبحث الأول: نظرة عامة حول الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز:

في إطار التحولات الاقتصادية التي طرأت مؤخرا حولت مؤسسة سونلغاز من شركة ذات طابع صناعي و تجاري إلى مؤسسة ذات أسهم وذه بموجب مرسوم 201 المؤرخ بتاريخ 22 ذي القعدة 1422 الموافق ل 5 فيفري 2002.

فأصبحت بذلك عبارة عن مجمع يضم شركات كانت سابقا عبارة عن مذكرات مركزية فضمنت ديمومتها وفق ما يقتضيه الواقع الاقتصادي المعاش.

للمؤسسة ثروات مادية ومعرفية تتمثل في هذه الأخيرة في منشآت الإنتاج، نقل وتوزيع وكذلك المنشآت القاعدية التابعة لها مثل مقرات الوحدات، نقاط استقبال الزبائن ونظرا للتنظيم الهيكلي الذي تتميز به مؤسسة سونلغاز فهذه الأخيرة تمكنت من الصمود في وجه التغيرات التي عصفت بالعديد من المؤسسات الوطنية والدولية، حيث مكنها من التنظيم وإثبات جدارتها على مستوى المتوسط وذلك في إطار ما يعرف باقتصاد السوق و تماشيا مع التحولات السابقة الذكر عمدت المؤسسة على إنتاجها.

المطلب الأول: نبذة تاريخية حول شركة سونلغاز:

الشركة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز تم إنشاؤها طبقا للمرسوم الوزاري 59-69 الصادرة بتاريخ 28 جويلية 1969 لتحل محل المؤسسة العمومية للكهرباء وغاز الجزائر E. G. A الموروثة من عهد الاستعمار، لتصبح بعد الفترة 1969 إلى غاية 1999 مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري E. P. I. C

وفي سنة 1978 كانت الخطة الوطنية للكهرباء والغاز P. N. E تعمل مهام إمداد المنازل الجزائرية بالكهرباء والغاز و إيصال 120 مركز كهرباء مع إنشاء 60000 كلم من خطوط ومراكز تمويل وتوزيع كهرباء بنسبة 34٪ سنة 1978 حيث تنتقل إلى 86٪ سنة 1990 وتكلفة الدولة بتكاليف المرتفعة لهذه العملية بنسبة 100٪.

أما سنة 1983 تم إعداد صياغة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز حيث اشتقت منها 6 مؤسسات وهذا بسبب المتطلبات المختلفة ومنها:

_ أعمال الكهرباء.

_ إقامة تراكيب لإنشاء خطوط كهربائية ومراكز كهربائية.

_ إنجاز شبكات نقل وتوزيع الغاز.

_ أعمال البناء.

_ التركيب الصناعي .

_ إنجاز إعدادات ووسائل قياس.

حيث ان مشروع إعادة صياغة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز كان مشروع ستكلفت بيه المؤسسة، حيث اعتمدت على قدراتها الأساسية حيث يصبح المستثمر الأول في البلاد ب 7 ملايين دج سنة 1989 وبأرباح تقدر 405 مليار دج منذ سنة 1985 غالب السنوات القليلة الماضية فإن معدل الارتفاع السنوي للاستهلاك الكهربائي ليتعدى 305 من سنة 1907 إلى 1985 على مدى سنة 2000 بتوزيع استهلاك متوسط بسنبة K.W.H 9700 للشخص الواحد في السنة، وتعتبر الطاقة الكهربائية مصدر جزائري ب 97.27٪ وتنتج في مراكز جزائرية تجارية 17 مركز ترقية الغاز.

المراكز الكهربائية المائية لتولد إلى 87 من الانتاج العام أما الديازال فيبقى محتكر على المناطق المعزولة ب1 من الإنتاج العام في مدى عام 2000 يكون الإنتاج العام ب K.W.H3100 وشبكة النقل لديها طول يساوي 1900 كلم و 2000 مركز بقوة تحليلية M.U.A 22500 و شبكة توزيع تقدر ب 2000.

أما الآن فإن المؤسسة تسعى إلى استغلال الطاقة الشمسية في الإنتاج بالنسبة للمناطق عن طريق مراكز مومنة من طرف الشبكات. إن أهم ميزة تتميز به مؤسسة سونلغاز هي الاحتكار الشبه كلي لمجال الطاقة الكهربائية في الجزائر ولهذا فإن أهداف ودور المؤسسة يمكن تلخيصه في مايلي:

— إنتاج ونقل الكهرباء.

— نقل الغاز الموجود للاستهلاك الداخلي - العائلات -.

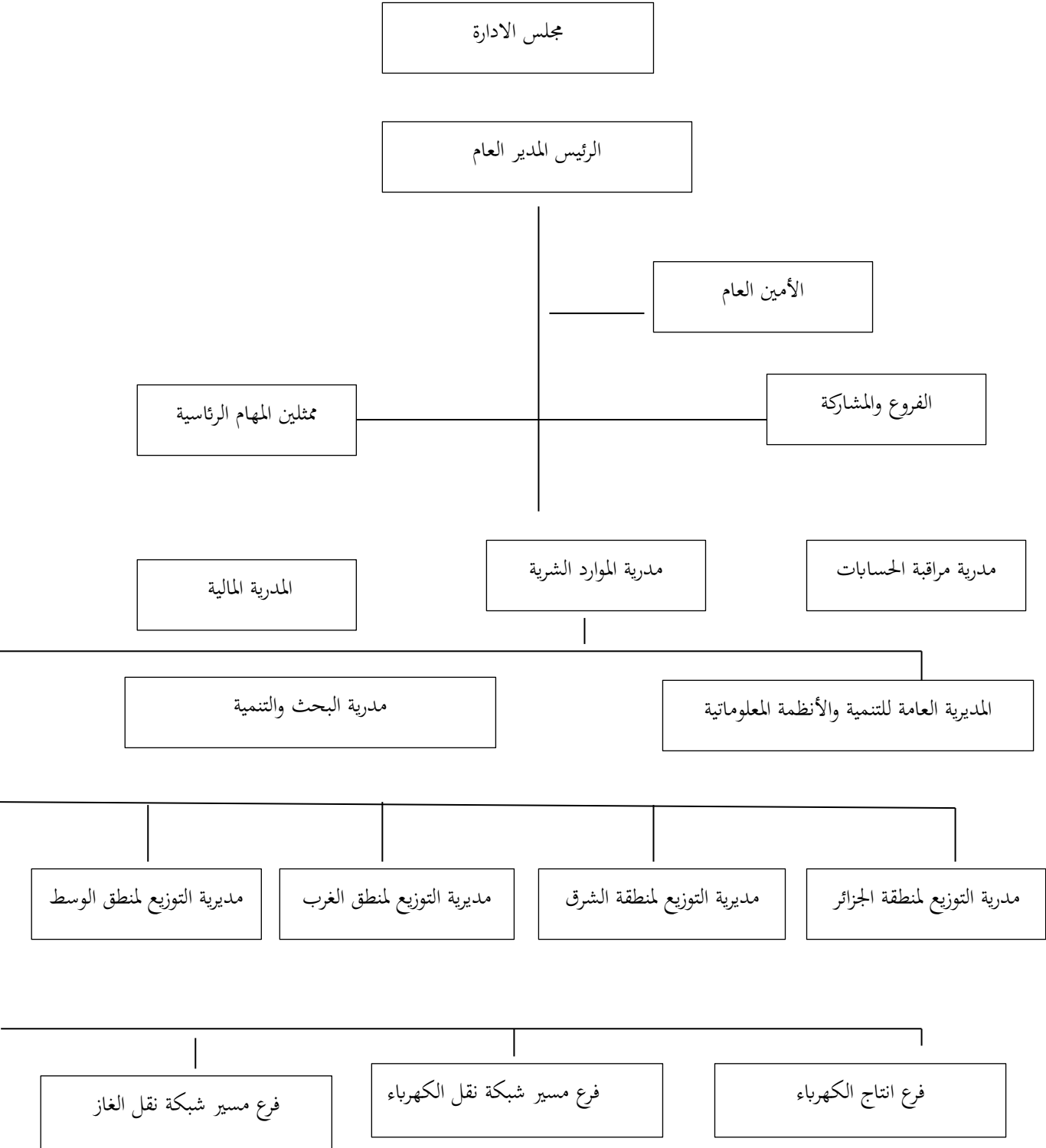
— توزيع الكهرباء والغاز على مستوى الولاية.

— تطوير الإنارة العمومية وتصميم استعمال الغاز على مستوى الولايات.

— التخطيط والقيام بالدراسات التقنية والفنية لتطوير قطاع الطاقة الكهربائية.

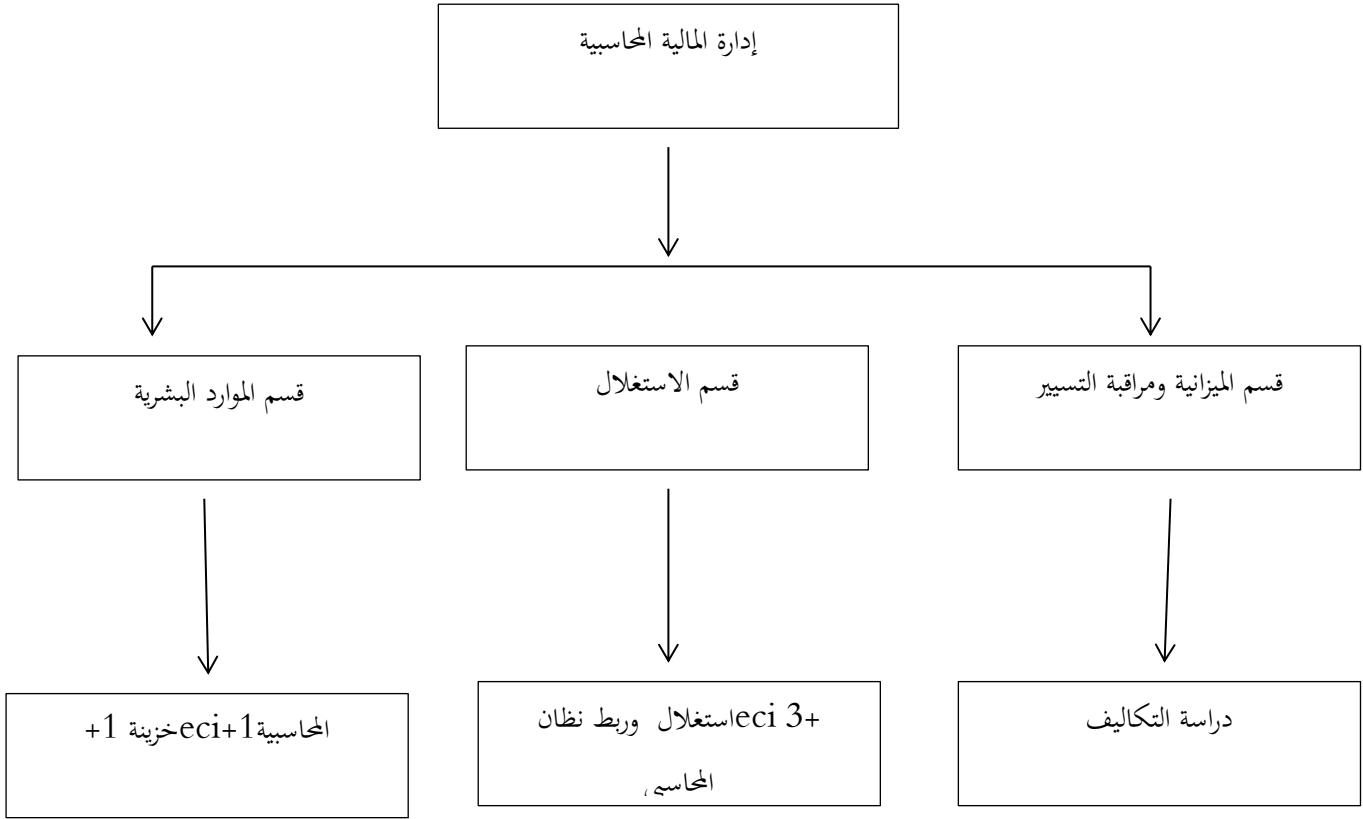
المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية ومراكز التوزيع:

شكل رقم (2) الهيكل التنظيمي للشركة:



مصدر: مصلحة مالية ومحاسبة:

شكل رقم (3) الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة:



مصدر: مصلحة مالية و محاسبة:

الفرع الأول: التوزيع العام لمؤسسة سونلغاز:

ان التوزيع العام لمؤسسة سونلغاز ينقسم إلى 3 مراحل: الإنتاج والنقل والتوزيع.

التوزيع: هناك 4 مناطق توزيع في كل الإقليم الجزائري وهي:

– سونلغاز توزيع الجزائر S-D-A.

– سونلغاز توزيع الوسط S-D-C.

– سونلغاز توزيع الشرق S-D-E.

– سونلغاز توزيع الغرب S-D-E.

S-D-A

تنقسم إلى 6 إدارات إقليمية:

Rd: بلوزداد، بلوغين، الحراش، بئر خادم، بومدين، تيبازة.

S-D-c •

تنقسم إلى 12 إدارة إقليمية:

RD: بلدية، تيزي وزو، المدينة، البويرة، الجلفة، ورقلة، تمنراست، لغواط، غرداية، الوادي، بسكرة، إليزي.

S-D-E •

تنقسم إلى 16 إدارة إقليمية:

RD: قسنطينة، باتنة، أم البواقي، تيبازة، ميله، خنشلة، عنابة، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، الطارف، سطيف، برج بوعريش، جيجل، مسيلة، بجاية.

S-D-O •

تنقسم إلى 20 إدارة إقليمية:

RD: وهران، السنييا، تلمسان، سيدي بلعباس، معسكر، عين تموشنت، الشلف، تيارت، مستغانم، غليزان، تيسمسيلت، عين الدفلى، بشار، وسط، ريف، سعيدة، أدرار، تيندوف، النعام، البيض.

الفرع الثاني: أهداف كل وظيفة لمؤسسة سونلغاز:

مهندس المراقبة:

__ ضمن مراقبة الشبكة " تدنيت حوادث العمل "

قسم التسيير للنظام الإعلامي:

متابعة فاتورات الزبائن من:

__ ضمان نوعية جيدة للخدمات تحتوي على كل احتياجات الإعلام الآلي:

قسم دراسة وتنفيذ العمل:

__ دراسة الأعمال قبل تحقيقها.

__ متابعة المشاريع الاستثمارية للمؤسسة حتى نهايتها.

قسم العلاقات التجارية: **D-R-C**

__ تسيير الزبائن: " PM/TM و PB/TP ".

__ توزيع الفواتير .

__ تغطية الذمم .

__ متابعة ضوابط العمل وقت التحصيل والوقت الضائع .

قسم استعمالات الكهرباء: **D.T.E**

__ تطوير ومتابعة تغطية الكهرباء .

قسم استعمالات الغاز: **D.T.G**

__ تطوير ومتابعة تغطية الغاز .

قسم الموارد البشرية: **D.R.H**

__ تحضير الرواتب .

__ تسيير الموارد البشرية .

__ ضمان المعلومات .

قسم الأعمال العامة: S.A.G

__ ضمان النوعية الجيدة للخدمة المتعلقة باحتياج المؤسسة " أجهزة مكتب، إعلام آلي...".

قسم المالية والمحاسبة: D.F.C

__ ضمان المحاسبة العامة والتحليلية لكل الحسابات.

__ إعداد الميزانية وجدول حسابات النتائج.

__ متابعة حسابات التحصيل ودفح حسابا ANB و PCC

المطلب الثالث: التزامات شركة سونلغاز:

1/- الالتزام بالرباط: الموزع ملزم بالربط في المناطق التي توجد في شبكة الكهرباء والغاز إلى أي شخص يطلب ذلك.

2/- الالتزام بالاطلاع: فهي تضمن توفير الطاقة في جميع الأوقات إلا في حالة وقوع حوادث فيجب اطلاع العملاء أو الزبائن بالانقطاع على الأقل يوم وذلك بإشعارات جماعية أو فردية.

3/- الالتزام بالجودة.

4/- الامتثال للقواعد الداخلية.

5/- المساواة في المعاملة.

المبحث الثاني: عرض مصادر معلومات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي:

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة اقتصادية ومن خلالها يتمكن كل من المساهمين والمقرضين وباقي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية من تقييم أدائها ومن خلال هذا المطلب نحاول عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة صنع الغاز للفترة الممتدة (2014-2016) المتمثلة في الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج.

المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية للفترة ما بين (2014-2016):

_ الميزانية المحاسبية مكونة من جانبين أساسيين هما الأصول والرصوم وعليه سنقوم بعرض دراسة الميزانية المحاسبية للفترة الممتدة (2014-2016) .

1/- جانب الأصول للميزانية المحاسبية للمؤسسة صنع الغاز (2014-2016):

سنقوم بنادل الأصول من خلال الجدول الموالي كما نقوم أيضا بعرض تطوير مبيعات الطاقة لمديرية التوزيع.

جدول رقم (02) : تطوير مبيعات الطاقة لمديرية التوزيع:

السنوات	مبيعات 106 دج	الكهرباء	مبيعات الغاز 106 دج	المجموع 106 دج
2014	995.48	86.71	1082.19	
2015	1378.782	98.574	1477.356	
2016	1834	165	1999	

يمثل هذا الجدول تطوير منتجات كل الكهرباء والغاز سنة 2014 إلى 2016 سنة.

يمثل لنا هذا الجدول تطوير مبيعات كل الكهرباء والغاز سنة 2014 إلى سنة 2016.

حساب رأس مال العامل الصافي الإجمالي FRNG من أعلى الميزانية:

FRNG= الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

FRNG=34870789.46-35874191.15=1003401.68

رأس مال العامل موجب هذا يعني أن المؤسسة مولت جزء من الأصول المندوالة بالموارد الثابتة بقيمة 1003401.68 كيلو دج وهذا ما يحقق توازن مالي على المدى القصير والمتوسط فهي قادرة على تلبية احتياجات دورة الاستغلال ويجعلها في وضع مالي مريح.

_ احتياجات رأس مال العامل BFR

BFR=(اصول مندوالة-خزينة الاصول) -(خصوم مندوالة- خزينة الخصوم)

$$BFR = 320388288 - 722929.17 - 4207284.56 = 280472.52$$

خزينة الرصوم = 00.00

وهذا يعني أن الأصول المندوالة للاستغلال المتمثلة في المخزونات والزبائن والحسابات الملحقمة يمكن ما تغطيته الديون المرتبطة بها المتمثلة في الالتزامات قصيرة الأجل الخزينة الصافية TN

TN=رأس مال العامل - احتياجات رأس مال العامل

$$280472.52 \text{ TN} = -1003401.68 = 722919.17$$

ان خزينة المؤسسة موجبة أي أن لديها نقائص من المال وهذا راجع لكون المؤسسة ستوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها واحتياجاتها مع الغير الخزينة موجبة لأن كل من رأس مال العامل واحتياجات رأس مال العامل موجبة ورأس مال العامل أكثر من احتياجات رأس مال وهذا ما يغير سلوك الخزينة العادي وهذا يدل على قدرة كفاءة وتسيير الخزينة على مستوى المؤسسة.

المطلب الثاني: عرض جدول النتائج حسب الطبيعة للسنة المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لسنوات 2016-2014

الجدول رقم 03 يمثل جانب حول الميزانية لسنة 2016-2014

2016	2015	2014	السنوات البيان
1944.25	1944.15	1944.15	أراضي
6532.81	5924.91	14265.67	أراضي تقيئية
49123.22	50147.39	192389.25	مباني
12567325.31	13528483.41	29577723.22	أدوات معدات تقنية تركيبات
3323612.55	4423714.65	2425477.00	أخرى مادية لتثبيتات
2215406.12	2326507.16	2658990.18	انجاز قيد التثبيتات
8883.65	9854.73	17653.05	مخزونات
295390628	295390629	3448428.53	زبائن
-	-	-	الشركات على حقوق
406.25	503.27	498.28	الآخرون مدينون
1055.20	1022.19	17775.53	الضرائب
-	-	-	أخرى جارية أصول
186435.15	172435.14	722929.17	الحزينة
21319630.73	3137721.62	2539077074.03	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب بوسكاية عمر

الجدول رقم 04 يمثل جانب خصوم لسنوات (2014-2016)

2016	2015	2014	السنوات البيان
	408307.68	408307.68	الخاصة بالأموال
	2402955.67	1353410.75	التقدير إعادة الفرق
	81272.61	5648.06	الصافية البنكية
	16086337.76	17711125.30	أخرى خاصة أصول
	14172962.38	16771670.29	الوحدات بين الربطحاجات
	-	-	الخاصة الموال مجموع
	236917.67	25675111	جارية غ خصومة
	-	-	مالية ديون القروض
	-	-	مأجلة الضرائب
	5062515.96		جارية غير أخرى ديون
	5299433.63	5642204.66	سلفا مقيدة وايرادات شركات
	-	5898955.77	جارية غ الخصوم مجموع
	17120770.25	-	جارية الخصوم
		1247190.39	لها المتعلقة والحسابات الموردون
	88742.27	153668.01	الضرائب

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

	-		الشركاء المجمع شركات على الديون
	2201234.75	1803024.48	أخرى ديون
	-	-	الخصوم خزينة
	4002047.28	3203822.88	الجارية الخصوم مجموع
	23474443.29	25874508.94	الخصوم مجموع

المصدر: من اعداد الطالب بوسكاية عمر

الجدول رقم 05 يمثل الميزانية الوصفة المختصرة

الخصوم			الاصول		
النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الاصول
91.80 %	35874191. 15	الثابتة للمورد	89.23 %	34870789. 46	ثابتة الاستخدامات
	29975235. 37	الخاص بالتمويل			
	5898955.7 7	المالية الديون			
%8.20	3203882.8 8	المتداولة للخصوم	10.77 %	4207284.5 6	المتداولة للأصول
	3203882.8 8	الاستغلال متداولة خصوم		3484355.3 9	الاستغلال متداولة أصول
		الاستغلال خارج متداولة خصوم			الاستغلال خارجة متداولة الاصول
		الخصوم الخزينة		722929.17	أصول
%100	39078074. 02	المجموع	%100	39078074. 02	

المصدر: من اعداد الطالب بوسكاية عمر

الجدول رقم 06 جدول النتائج للسنوات 2014-2016

2016	2015	2014	البيان
7371654.22	6762658.36	8259099.76	ملحقة نواتج ومبيعات
-	-	-	الايجاز قيد النهاية المنتجات مخزون تغيير
-	-	-	لذا تم المؤسسة انتاج
-	-	-	الاستغلال اعانات
5812674.35	6762658.36	8259099.76	المالية السنة انتاج
4921.62	50533.51	39561.03	المستهلكة مشتريات
215581.48	214481.58	235915.90	أخرى واستهلاكات خارجية خدمات
7413002.12	7413002.12	7905958.53	المالية السنة استهلاك
640238.66	650943.77	353141.23	للاستغلال المضافة القيمة
728655.45	845833.63	78094129	أعباء المستخدمين
115608.11	116709.11	146075.45	مماثلة ومدفوعات رسوم ضرائب
1612775.41	1612886.51	57387551	للاستغلال الإجمالي في فائض
2370016.07	237016.07	26738308	أخرى عملياته نواتج
428.66	321.87	3506.74	أخرى عملياته أعياد
1023693.32	1024692.38	1053090.74	القيمة وخسائر ومؤونات الامتلاك محصنات
9007.69	9006.69	19398.67	المؤونات القيمة استرجاعات
250175.18	2401875.19	1353410.75	العمليات النتيجة
2301766.1	2401875.19	1353410.75	النتائج عن الضرائب
-	-	-	العادية الأنشطة من الأعياد مجموع
6910972.88	7010984.97	8945992.68	العادية الأنشطة من الاعباد مجموع
9312870.16	9412860.16	9899403.43	العادية للانشطة الصافية النتيجة
2401775.15	2401875.19	1353410.75	العادية غير النتيجة
1080.45	1080.48	-	المالية للسنة الصافية للنتيجة
112753363.1	2402955.67	1353410.75	المالية للسنة الصافية النتيجة

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام المؤشرات والنسب المالية:

أولاً: نسبة جودة الربحية:

1-1 نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

$$0.35 = \frac{8935260.92}{25874508.94} = \frac{\text{صافي التدقيق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الأصول}}$$

التفسير: يمثل نسبة 35% التدفقات النقدية إلى حجم الأصول وإلى نسبة معتبرة وهذا ما يدل على كبر حجم الأصول للمؤسسة من جهة وعلى مقدرة موجبات المؤسسة في توليد تدفقات نقدية من جهة أخرى.

1-2- مؤشر النشاط

$$20.89 = \frac{8935260.92}{427800.05} = \frac{\text{صافي التدقيق النقدي التشغيلي}}{\text{الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب}}$$

الربح التشغيلي : قبل الفوائد والضرائب بالسالب هذا يعني أن المؤسسة حققت خسارة وهذا راجع لضعف القيمة المضافة المحققة من طرفها مردة شقيف سعر بيع الكهرباء من طرف الدولة فالحسارة المحققة تعوضها الدولة لسونلغاز غير أنه إعانات الاستغلال لإعادة التوازن المالي للمؤسسة لا تظهر في القوائم المالية الخاصة بمديرية التوزيع بالوادي تظهر على مستوى قوائم المديرية العامة في الميزانية المجمعة.

1-3- نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات:

$$1.08 = \frac{8935260.92}{825099.76} = \frac{\text{صافي التدقيق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

قبل المؤسسة اتجاه زبائنها وهذا ما تجلّى في السياسة الجديدة التي انتهجتها الإدارة العامة بإطلاق حملة تحصيل حقوق المؤسسة منذ سنة 2014 والتي أتت بثمارها حيث ارتفع معدل تحصيل الحقوق خاصة انخيار أسعار البترول وسياسة التقشف التي انتهجتها الدولة باعتمادها على مصادر التمويل الداخلية لاستكمال مشاريعها الاستثمارية.

1-4- نسبة النقدية التشغيلية:

$$6.60 = \frac{8935260.92}{1353410.75} = \frac{\text{صافي التدقيق النقدي التشغيلي}}{\text{النتيجة الصافية}}$$

رغم تحقيق نتيجة صافية خسارة إلى أن المؤسسة قادرة على توليد النقد من النشاط التشغيلي وهذا ما يمكنها مستقبلا من تحقيق أرباح وهذا بالاستغلال الأمثل والرشيد لصافي التدفق النقدي التشغيلي في الأنشطة الاستثمارية والتي من المحتمل تحقيق عوائد وتدفقات نقدية مستقبلية.

غير أنه لا يمكن الحكم على الخسارة المبيّنة في جدول النتائج لأنه كما سبق شرحه تعود إلى أن سعر بيع الكهرباء غير مدعم من طرف الدولة في إطار سياسة الدعم الاجتماعي المنتهجة من طرفها.

2/- نسبة جودة السيولة:

2-1- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية = تحصيلات مقبوضة من الزبائن + تحصيلات أخرى

$$9659176.08 = 2800.53 + 9656375.55$$

الاحتياجات النقدية الأساسية = المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين + تسديدات أخرى + فوائد والمصروفات المالية الأخرى المدفوعة + الضرائب المدفوعة الأخرى.

$$723915.17 = 73773.23 + 719.18 + 181927.59 + 467495.17$$

13.34 =	$\frac{9659176.08}{723915.17}$	=	$\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية الأساسية}}$
---------	--------------------------------	---	---

تبين هذه النسبة مقدار أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية تكفي لتغطية التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة التشغيلية وسداد أقساط الديون طويلة الأجل.

2-2- نسبة التغطية النقدية:

إجمالي التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

$$8386972.24 = 5593151.14 + 2793821.10$$

1.07 =	$\frac{8935260.92}{8386972.24}$	=	$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{اجمالي التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$
--------	---------------------------------	---	---

المؤسسة لديها القدرة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية وكفاية هذه التدفقات النقدية للوفاء بالاحتياجات اللازمة.

2-3- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى ديون طويلة الأجل:

$$1.51 = \frac{8935260.92}{5898955.77} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع الديون الطويلة الأجل}}$$

المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل والنسبة المرتفعة تدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشكلة السيولة وهذا راجع للكفاءة تسيير خزينة المؤسسة.

2-4- نسبة السيولة النقدية:

$$0.23 = \frac{722229.17}{3203822.88} = \frac{\text{النقدية+النقدية المعادلة}}{\text{الالتزامات الجارية}}$$

إن نسبة 23٪ هي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

خلاصة الفصل:

بعد إجراء الدراسة التطبيقية بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة للسنة المالية (2014-2016) بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة المتمثلة في الميزانية وجدل حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة، ومن خلال ما تقدم فيها تم حساب وتحليل بعض النسب والمؤشرات المالية، بالإضافة إلى جدول تدفقات الخزينة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة وترشيد قراراتها، النتيجة التي يمكن أن نستخلصها والوصول إليها أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة خلال الفترة المدروسة وهذا يعود إلى جملة من الأسباب التالية:

__ تحقيق المؤسسة لنتائج إيجابية.

__ تحقيق خزينة موجبة وهذا يدل على أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس مال العامل.

قدرة المؤسسة على توليد خزينة موجبة على مستوى خزينة الاستغلال، بالرغم من أن الخزينة الاستثمار للمؤسسة سالبة مع تذبذب في خزينة الأموال، لأن المؤسسة محل الدراسة تعمل على توسيع نشاطها وبشكل كبير كما أن المؤسسة تدير تدفقاتها النقدية بكفاءة عالية وتسيير محكم للخزينة ما انعكس بالإيجاب على الوضعية المالية للمؤسسة.

خاتمة

من خلال الدراسة النظرية والميزانية سنبين ان مؤشرات التحليل المالي هو الاساس للوضع المالية للمؤسسة فنحن قد طبقنا على مؤسسة سونلغاز حيث تطرقنا إلى كل نقطة من نقاط المؤسسة من حيث الدراسة.

ان التحليل المالي يعد وسيلة للتقييم والرقابة على مدى تحقيق الأهداف المسيطرة من طرف المؤسسة وتصحيح الانحرافات ان وجدت كما أنها تساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي وهذه كانت محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية أبحاثنا وكذا إثبات صحة الفرضيات من عدمها.

_ اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: بافتراض ان التحليل المالي عمود فقري أي هو الأساس في تقييم المؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات بحيث نظهر له إطالة القوة والضعف مما نبين صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: على أن أدوات التحليل المالي يتمثل في المؤشرات والنسب المالية من خلال دراستنا توصلنا إلى صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة: بافتراض ان تقييم الأداء المالي بالمؤشرات المالية مهم لجمع الاطراف المتعاملة مع المؤسسة فهو يوضح لهم الوضع الحقيقي لها ويساعدهم في نتائج الدراسة.

يعد القيام الأداء المالي للمؤسسة سونلغاز توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

في الجانب النظري

يعتبر التحليل المالي أداة لا يمكن للمؤسسة الاستغناء عنها نظرا لاهميته البالغة في تشخيص الوظيفة المالية للمؤسسة

يعتبر التحليل المالي وسيلة للتحقيق من المركز المالي للمؤسسة والاطار المالية قد يتعرض لها مستقبلا.

تعتبر القوائم المالية بمثابة مادة أولية ومنطلق لاجراء عملية التحليل المالي.

مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من أهم أدوات المستعملة في عملية التحليل وتشخيص وضعية المؤسسة المالية.

أما على المستوى التطبيقي:

الميزانية المحاسبية كانت من خلال السنوات كانت بشكل تصاعدي تدريجي من خلال الأصول والخصوم.

جدول حسابات النتائج كانت اعباء الاستغلال خلال السنوات في تذبذب وهذا ما جعلها في وضعية لا شغل كافة مواردها المالية.

الخزينة موجبة، وهذا يعني أن رأسمال قادر على تمويل احتياجات الدورة وهذا من خلال ما يوضح الوضعية الجديدة للمؤسسة خلال السنوات 2016-2018.

__ التوصيات والاقتراحات.

__ على مؤسسة سونلغاز القيام بتظهير حسابات الميزانية وإعادة تقييم استثمارتها لإعطاء مصداقية عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

__ يجب على مؤسسة الحرص على تحقيق نتيجة مالية جيدة لأن ذلك يؤثر إيجابيا على ربحيتها.

__ الحرص على تقييم ورقابة نشاط المؤسسة بشكل دوري منتظم إذ كثير ما تحدث تغيرات سواء قبل إعداد الميزانية أو بعدها فجعل الحكم على أداء المؤسسة حكم وفقى مرهون بهذه اللحظة الزمنية.

__ يجب ان تتكامل النسب المالية جميعا في منظومة واحدة لإعطاء صورة حقيقية عن المؤسسة لأن الاقتصار على مجموعة واحدة أو عدة نسب قد يكون مظلا.

__ آفاق الدراسة.

__ تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات ومعايير مالية وغير مالية (دراسة مقارنة).

__ تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (انتاجية) باستخدام مؤشرات.

__ استخدام التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

__ أثر مصداقية معلومات القوائم المالية في تقييم أداء المؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. المراجع العربية

1. أبو الفتوح على فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996
2. احمد شاكرا العسكري، التسويق الصناعي، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2005
3. إلياس بن ساسي وقريشي يوسف، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، الجزء الأول، ط2، عمان، 2011،
4. إلياس بن ساسي وقريشي يوسف، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، ط 2، 2011،
5. بوشاشي بوعالم، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار الطباعة والنشر والتوزيع، 1999،
6. توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004
7. حسن لهيبي وعثمان يخلف، التحليل المالي في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر
8. خالص صافي صالح، تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990،
9. خلدون إبراهيم الشريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2001، ص130.
10. دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد الرابع، الجزائر، 2006،
11. رحيم حسين، إدارة المنظمات - منظور كلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003
12. زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 1989
13. سيد الهواري، مدخل الى الإدارة المالية، مكتبة عين شمس، مصر، 1996
14. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للبالغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015.
15. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009،
16. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار الميسرة، ط2، عمان، 2006، ص 76.
17. علي السلمي، الإدارة العامة، دار غريب للطباعة، مصر، 1988-1989
18. عويس مصطفى إسماعيل، تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية، معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1998
19. فالح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك-مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2003
20. فليح حسن خلف، اقتصاديات الأعمال، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009، ص355.
21. لطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001
22. مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007،
23. محمد الفيومي، مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب، دار الإشعاع للنشر والتوزيع، الأردن، 2003،
24. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999،
25. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000،
26. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005،
27. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد اسهم الشركات، دار الحامد للنشر، ط 1، 2010،
28. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006،
29. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2009،

30. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، المكتب العربي الحديث، ط5، الإسكندرية، 2003،
31. ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1991،
32. اليباس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2006،
33. اليمين سعادة، استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009،
34. يوسف مامش وناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية العامة، ط1، 2008،

2. المذكرات

1. بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009،
2. بهدي عمر، مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، قسم علوم تسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2013،
3. على عريوة حمزة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016،
4. محمد أبو قمر، تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة القياس المتوازن، مذكرة لنيل الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009،
5. محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016،
6. سميحة سعادة، تقييم الأداء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة، مذكرة شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2013،

3. المراجع الأجنبية

1. Alain Beitone et autres, Dictionnaire des sciences économiques, Edition Mehdi, Algérie, 2013, 3ème édition, .
2. Benoit Ndi zambo, L 'Evaluation performance : Aspects conceptuels ; Séminairesur ,L'évaluation de la performance le Développement de secteur public ; Banjul(Gambie) 26- 30Mai2003, .
3. Chantal Buissart, Analyse Financière, 3ème édition, France, 2005.
4. Chantal Buissart, M. Benkaci, op -cit,
5. Chantal Buissart, M.Benkaci, Analyse financière, BERTI édition, Alger, Algérie, 2011, .
6. Jean- Michel Delaveau, Guide de la gestion financière des établissements sociaux et médico-sociaux, Dunod, Paris, 1999

7. Josette peyrad ; Analyse Financière, Librairie Vubret, 8ème édition, Paris, 1999.
8. Warren Peterson et autres, An Organizational Performance, Assessment system for agricultural research organizations : concepts, methods and procedures, Isnar Research Management Guidelines n° 07, USA, 2003

الملاحق

SOCIETE Société de Distribution	EXERCICE 2017			
CENTRE DD MSILA	DATE 06/05/2018			
BILAN ACTIF			Définitif	
ACTIF	brut 2017	amort 2017	2017	2016
ACTIF NON COURANT				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Frais de développements immobilisables				
Logiciels informatiques et assimilés				
Autres immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terains	1 044 145,00		1 044 145,00	1 044 145,00
Agencements et aménagements de terrains	14 265 966,50	8 624 681,24	5 610 985,26	5 924 909,91
Constructions (Bâtiments et ouvrages)	162 369 246,50	80 101 257,85	112 267 988,65	50 147 380,05
Installations techniques, matériel et outillage	29 577 723 218,60	12 278 607 280,54	17 299 115 938,06	12 528 483 411,51
Autres immobilisations corporelles	2 425 477 008,70	808 201 884,30	1 589 275 118,40	4 423 714 645,30
Immobilisations en cours	2 658 990 180,23		2 658 990 180,23	2 328 507 180,57
Immobilisation en concession				
Immobilisations financières				
Titres misés en équivalence - entreprises associées				
Titres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
TOTAL ACTIF NON COURANT	34 670 789 461,83	13 283 585 083,99	21 687 204 377,86	20 306 721 686,35
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	17 653 050,20		17 653 050,20	9 854 734,88
Créances et emplois assimilés				
Clients	3 682 108 713,60	240 680 185,63	3 448 428 527,97	2 963 906 288,33
Créances sur sociétés du groupe et associés	0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs	498 283,51		498 283,51	503 273,57
Impôts	17 775 538,31		17 775 538,31	1 022 186,62
Autres actifs courants	0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	722 929 168,81		722 929 168,81	172 435 136,42
TOTAL ACTIF COURANT	4 447 968 744,43	240 680 185,63	4 207 284 558,80	3 137 721 619,82
TOTAL GENERAL ACTIF	39 118 758 206,26	13 444 245 269,62	25 874 508 936,66	23 474 443 306,17

SOCIETE Société de Distribution	EXERCICE 2017	
CENTRE D0 MSILA	DATE 06/05/2018	
BILAN PASSIF		
Définitif		
PASSIF	2017	2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital non appelé		
Primes et réserves		
Écart de réévaluation	408 307 675,89	408 307 675,89
Résultat net	- 1 353 410 746,79	- 2 402 955 699,91
Autres capitaux propres - Report à nouveau	5 648 062,10	81 272 611,55
compte de liaison**	17 711 125 295,83	18 086 337 759,23
TOTAL CAPITAUX PROPRES	18 771 670 287,03	14 172 662 376,78
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	258 751 111,74	236 917 672,28
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance	5 642 204 662,71	5 062 515 961,06
TOTAL PASSIFS NON COURANTS	5 898 955 774,45	5 299 433 633,34
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 244 734 444,05	1 712 070 251,76
Impôts	153 688 013,25	88 742 271,03
Dettes sur sociétés du Groupe et associés	0,00	0,00
Autres dettes	1 803 024 475,27	2 201 234 753,28
Trésorerie passif	0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS	3 201 426 932,57	4 002 047 276,07
TOTAL GENERAL PASSIF	25 872 052 994,05	23 474 443 286,17

SOCIÉTÉ Société de Distribution	EXERCICE	2017	
DD	DATE	08/05/2018	
CENTRE MSILA			
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	note	2017	2016
Ventes et produits annexes		8 259 069 758,85	8 762 658 357,53
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Production immobilisée		0,00	
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		8 259 069 758,85	8 762 658 357,53
Achats consommés		- 39 561 031,16	- 50 553 505,26
Services extérieurs et autres consommations		- 235 915 899,14	- 214 481 570,81
II - Consommation de l'exercice		- 7 905 958 927,77	- 7 413 032 123,56
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		353 141 230,88	- 650 343 766,03
Charges de personnel		- 780 941 285,55	- 845 833 633,36
Impôts, taxes et versements assimilés		- 146 075 454,43	- 116 709 110,66
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 573 875 509,09	- 1 612 886 510,05
Autres produits opérationnels		267 383 079,58	237 016 065,44
Autres charges opérationnelles		- 3 506 738,83	- 321 873,97
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 053 090 742,45	- 1 024 692 379,75
Reprise sur pertes de valeur et provisions		19 368 689,50	9 006 662,13
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 353 410 746,79	- 2 401 875 189,91
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 353 410 746,79	- 2 401 875 189,91
Autres impôts sur les résultats		0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 545 662 879,71	7 610 984 965,14
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 9 899 403 436,50	- 9 412 860 155,05
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 353 410 746,79	- 2 401 875 189,91
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	- 1 080 480,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 353 410 746,79	- 2 402 955 669,91

SOCIETE Société de Distribution		EXERCICE 2017	
CENTRE DO MSILA		DATE 06/05/2018	
TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)		Définitif	
libelle	note	2017	2016
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		9 636 375 549,19	7 994 919 007,39
Autres encaissements		2 800 531,49	1 267 983,66
Sommaires versées aux fournisseurs et au personnel		467 495 167,49	435 852 508,80
Autres décaissements		181 927 564,31	190 137 725,40
Intérêts et autres frais financiers payés		719 178,35	662 090,36
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		73 773 225,03	26 801 971,31
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		8 935 280 915,48	7 344 732 695,18
Éléments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		8 935 280 915,48	7 344 732 695,18
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		2 793 721 097,33	2 641 603 393,65
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		0,00	0,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 2 793 721 097,33	- 2 641 603 393,65
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		21 542 375,67	13 972 096,37
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		60 767,09	1 375 994,31
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remises des fonds vers la trésorerie Groupe			
Inter-unité encaissements		4 314 357 672,01	3 242 179 384,81
Inter-unité décaissements		9 928 990 420,13	8 199 196 129,21
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 5 993 151 139,54	- 4 944 420 642,34
Ecart dû à des erreurs de comptabilisation		0,00	0,00
Variation de trésorerie de la période		548 388 678,61	- 241 291 340,81
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		174 540 488,20	415 831 829,01
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		722 929 166,81	174 540 488,20
Variation de trésorerie de la période		548 388 678,61	- 241 291 340,81



Date de : 31 mai 2018
 Société : Direction de Distribution de M'Pila
 Direction : (DD M'PILA)

Situation En Opéraion

Période de : 2017
 Type : Code Budgétaire
 Compte : Caméli

	31-12-2017
SOLDE INITIAL	174 540 488,20
recouvrement des créances R	9 656 375 549,19
autres encaissements	2 800 531,46
TOTAL RECETTE EXPLOITATION	9 659 176 080,65
achat fuel / carburant R	20 285 250,00
consommables de bureau R	926 220,00
consommables informatiques R	254 620,00
achat matériel (imputé sur exploitation) R	196 262 220,00
consommation en van R	542 140,00
consommation téléphonique / internet R	7 582 260,00
dépassements, réparation et entretien d'appareil R	20 322 680,00
prestations téléphonie et restauration R	285 260,00
prestations de transport R	4 260 280,00
fraîs d'édition, publicité et publication R	325 260,00
fraîs d'assurances R	8 521 620,00
prestations de gardiennage R	68 589 210,00
charges financières R	719 178,33
charges locatives R	18 589 210,00
autres dépenses d'exploitation R	106 862 540,00
charges sociales R	185 623 280,00
taxe d'habitation R	73 733 225,01
TOTAL DEPENSE EXPLOITATION	-723 918 173,38
Situation trésorerie Exploitation	8 935 260 907,27
création, départ, renforcement et réhabilitation-F TN	1 735 321 420,00
programme quinquennal 2010-2014 IR-DP GAZ	401 626 860,00
raccordement clientèle nouvelle Elec R	114 392 560,00
raccordement clientèle nouvelle Gaz R	523 370 280,00
Situation trésorerie investissement	-3 793 721 160,00
transferts vers siège R	-9 628 990 420,13
mixes à disposition investissement reçues R	4 334 337 672,01
Recouvrements Cartons de garantie	21 542 280,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées	60 770,00
SOLDE FINAL	722 929 166,81

تم بحمد الله